" القربي: اليمن لا يزال يواجه تحديات كثيرة وتباطؤ تحويل تعهدات المانحين يهدد تنفيذ المرحلة الثانية من المبادرة الخليجية

" السعدي: نسبة تخصيص التعهدات وصلت إلى 74% وأسهمت في تغطية 67% من الفجوة التمويلية

باستكمال السجل الانتخابي الالكتروني الجديد والانتهاء من اعداد الآلية التنفيذية للإستراتيجية الوطنية الشاملة لمكافحة الإرهاب.

وتطرق إلى جوانب الدعم المطلوبة من المجتمع الدولي خلال هذه الفترة،وقال:" لا شك ان الدعم الدولي لليمن لعب دوراً محورياً في التوصل إلى التسوية السياسية،كما ان نجاح العملية السياسية يعتمد بشكل كبير على استمرار هذا الدعم"..مبرزاً أهم جوانب الدعم المطلوب من أصدقاء اليمن خلال هذه الفترة وفي مقدمتها استمرار دعم القيادة السياسية ممثلة بالأخ الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية وجهوده الرامية لضمان نجاح العملية السياسية ومتابعة تنفيذ المبادرة الخليجية واتخاذ الخطوات اللازمة ضد أي شخص أو طرف يحاول اعاقة العملية السياسية وبذل كل جهد ممكن في سبيل اقناع اليمنيين من مختلف الاطراف بالمشاركة في مؤتمر الحوار الوطني والتدخل عند الضرورة للتغلب على أي عقبات قد تعترضه الى جانب دعم ميزانية المؤتمر، وكذا قيام أصدقاء اليمن والمانحين بالتسريع في تخصيص التعهدات التي أعلنوا عنها في مؤتمر الرياض واجتماع نيويورك في مايو وسبتمبر 2012م من أجل الشروع في تنفيذ المشاريع وفقاً للاولويات التي وضعتها الحكومة اليمنية من أجل التخفيف عن العبء الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة والحد من الفقر وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين .

ودعا وزير الخارجية في تقريره أصدقاء اليمن إلى إعادة النظر في النصائح والسياسات الخاصة بالسفر التي أضرت بمصالح اليمن والعلاقات التجارية والسياحة، ومنها سياسات منح التأشيرات لليمنيين ونصائح السفر لمواطنيهم، وكذا تقديم المساعدة الفنية لانجاز مشروع الدستور عند الاتفاق عليه في مؤتمر الحوار مع تقديم دعم إضافي لخطة الاستجابة الانسانية الخاصة باليمن للعام الحالي 2013م والتي رصد لها مبلغ 716 مليون دولار من أجل التخفيف من الاحتياجات الانسانية الملحة بجانب دعم استراتيجية اليمن لمكافحة الإرهاب التي تم اعتمادها مؤخرا من قبل الحكومة والتي تحاول التخفيف من الانتقادات التي توجه للحكومة بشأن سياساتها في مكافحة الإرهاب وكذا السماح للعمالة اليمنية للبحث عن فرص عمل في الخارج وخاصة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وإزالة القيود التي تعترضهم.

وطالب الدكتور القربي أصدقاء اليمن بإعلان موقف قوي وداعم للحكومة اليمنية ضد أي تدخل خارجي في شؤونها السياسية الداخلية وأي محاولات لإعاقة العملية السياسية وتنفيذ المبادرة الخليجية.. لافتا في ذات الوقت إلى أن اليمن يحتاج الى مساعدة لرصد السفن التي تبحر على مقربة من شواطئه وتحاول تهريب السلاح والمخدرات والاتجار بالبشر.

وبعد ذلك استمع المشاركون في الاجتماع الخامس لمجموعة أصدقاء اليمن الى تقرير قدمه وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور محمد السعدي حول مستجدات الوضع الاقتصادي في إطار البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية 2012-2014م والذي تناول ثلاثة محاور : ركز في المحور الأول على التطورات المستجدة في الوضع الاقتصادي،وتناول في المحور الثاني،التقدم في تخصيص التعهدات،وتنفيذ إطار المسئوليات المتبادلة بين الحكومة والمانحين.. بينما ركز في المحور الثالث على الخطوات المستقبلية المطلوبة من الحكومة والمانحين.

وأوضح الدكتور السعدي في تقريره أن اليمن شهد كغيره من بلدان الربيع العربي خلال عام 2011 حراكا شعبيا في مختلف المحافظات يطالب بتغيير النظام وبناء اليمن الجديد،وتزامن مع تلك الأحداث تدهور المشهد السياسي وانفلات الأمن. وبالنتيجة، تفاقمت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية للسكان بصورة حادة..

وقال :"واستجابة لتطلعات المواطنين، وتنفيذاً للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية التي نصت على إعداد وتنفيذ برنامج للاستقرار الاقتصادي والتنمية كمسار ملازم للمسار السياسي، تم إعداد البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية 2012-2014م كخطة تنموية للمرحلة الانتقالية تستهدف استعادة الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي وتعزيز بناء الدولة". موضحاً أن من الأولويات العاجلة للبرنامج المرحلي استكمال الانتقال السلمي للسلطة واستعادة الاستقرار السياسي وتحقيق الاستقرار الأمني وتعزيز سيادة القانون وكذا تلبية الاحتياجات الإنسانية والمادية الطارئة مع تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي في حين تركز أولوياته على المدى المتوسط على تنشيط النمو الاقتصادي للحد من البطالة وتطوير منظومة الحكم الرشيد لتعزيز بناء الدولة وتحقيق تطلعات الشباب والمرأة وتنمية الموارد البشرية فضلاً عن تحسين البنية التحتية وتوسيع الحماية الاجتماعية وتعزيز دور القطاع الخاص وتحسين بيئة أداء الأعمال.

كما أوضح أنه خلال الفترة الماضية من المرحلة الانتقالية،تحققت الكثير من الانجازات الاقتصادية ومنها انخفاض سعر صرف العملة الأجنبية واستقراره، تراجع معدل التضخم، السيطرة على عجز الموازنة العامة، وتحسن مستوى توفير السلع والخدمات الأساسية.

وأشار إلى أنه في جانب حشد الدعم التنموي الخارجي،أسفر مؤتمر المانحين المنعقد في الرياض واجتماع أصدقاء اليمن في نيويورك بإعلان تعهدات لليمن بلغت في حدود 8 مليارات دولار ساهمت في تغطية 67% من حجم الفجوة التمويلية للبرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية البالغة 11.9 مليار دولار.. مبينا أن كثيراً من المانحين قطع شوطاً كبيراً في تخصيص تعهداتهم المالية، حيث وصلت نسبة تخصيص التعهدات إلى 74% من إجمالي التعهدات.

واستطرد وزير التخطيط والتعاون الدولي قائلا:" ومع أهمية تلك الانجازات، فهناك الكثير من التحديات التنموية المزمنة والمستجدة ومنها تفاقم مشكلة البطالة والفقر (54% من السكان تحت خط الفقر)، وقصور الخدمات العامة بما فيها خدمات الأمن والقضاء، وتكرار أعمال التخريب لأنابيب النفط والغاز وأبراج الكهرباء، وتكاليف إعادة إعمار المناطق المتضررة، وتكاليف تثبيت الأمن ومكافحة الإرهاب،ويأتي ذلك بالتزامن مع ارتفاع عجز الموازنة العامة عام 2013م الذي بات يهدد ما تحقق من استقرار اقتصادي كلي".

وأردف :" ولمواجهة تلك التحديات، تعمل الحكومة على تنفيذ الإصلاحات الوطنية بمفهومها الواسع والتي ستحتاج إلى وقت قبل جني ثمارها، أما على المدى القصير، توجد حاجة ماسة إلى دعم أشقاء وأصدقاء اليمن من أجل العبور الآمن للمرحلة الانتقالية والتأسيس لغد أفضل".

واستعرض التطورات المستَجدة في الوضع الاقتصادي.. موضحا أنه رغم الظروف الاستثنائية التي تمر بها اليمن، فقد شهد الوضع الاقتصادي تطورات إيجابية تبعث الأمل بإمكانية تجاوز التحديات وصنع مستقبل أكثر استقرارا وازدهارا.

ولفت إلى أنه يمكن استعراض أبرز تلك التطورات من خلال جملة من المؤشرات الاقتصادية وفي طليعتها النمو الاقتصادي.. حيث يتوقع أن يصل معدله إلى رقم موجب (3.5%) خلال عام 2012م مقابل معدل نمو سالب بلغ (-15.3%) عام 2011م مرجعاً سبب ذلك بدرجة أساسية إلى استعادة التعافي الجزئي في الوضع السياسي والأمني، وتوفير المشتقات النفطية والتحسن النسبي في توفير الطاقة الكهربائية.. وقال :" وللدفع بعجلة النمو الاقتصادي، فمن المهم تحقيق الاستقرار وتوفير الطاقة بصورة مستدامة، بجانب تقوية الأطر القانونية والمؤسسية لمنظومة النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد".

وتناول الجهود المبذولة للحد من البطالة .. موضحاً أن البطالة تعد أحد أهم التحديات التي تواجه التنمية وتساهم في تقويض الاستقرار السياسي والأمني في البلاد خاصة وأنها تتركز بدرجة عالية في أوساط الشباب بنسبة تبلغ 52.9%..وقال:" واستجابة لمطالب الشباب، قامت الحكومة بتوظيف أكثر من 70 ألف حالة جديدة، ومع أهمية هذه الخطوة في تحسين الاستقرار الإجتماعي والمعيشي للسكان إلا أنها شكلت عبئا كبيراً على الموازنة العامة للدولة، وبجانب ذلك، تسعى الحكومة إلى توسيع القدرة الاستيعابية للبرامج كثيفة العمالة بما يواكب تدفقات المساعدات الخارجية".

وتابع :" وفي مسار موازٍ، تعول الحكومة للحد من البطالة على استيعاب العمالة اليمنية في أسواق العمل الخليجية، والتسريع بإتاحة تعهدات المانحين للإنفاق على برامج إعادة إعمار المناطق المتضررة وتنفيذ مشاريع البنية التحتية والخدمات الأساسية".

ندعو المانحين إلى تخصيص التعهدات على شكل منح وليس قروضاً وتغطية تمويل المشاريع الجديدة

وبشأن توفر السلع والخدمات الأساسية.. أكد وزير التخطيط والتعاون الدولي أن الحكومة استطاعت إحداث استقرار تمويني في السلع والخدمات الأساسية عبر تجاوز حالة الاختناقات التموينية التي شهدتها البلاد خلال عام 2011، حيث تم التغلب على أزمة المشتقات النفطية بتوفيرها بشكل كاف في مختلف المناطق، وينطبق نفس القول على مادة الغاز المنزلي، وفي نفس الاتجاه تم استعادة ضخ المياه إلى المنازل في العاصمة صنعاء، وتحسن أداء عمل الكهرباء والتي للأسف ما تزال تشهد انقطاعات بين فترة وأخرى لأسباب تقع خارج سيطرة الحكومة، بما يتطلب سرعة التعاطي معها بشكل حازم.

وتطرق الدكتور السعدي إلى وضع الموازنة العامة للدولة .. مبيناً أن الحكومة استطاعت السيطرة على عجز الموازنة لعام 2012م الذي لم يتجاوز 4.8% من الناتج المحلي الإجمالي.. وقال :" وما كان لذلك أن يتحقق لولا الدعم المباشر للموازنة من قبل الأشقاء والأصدقاء وخاصة المنح السخية من المشتقات النفطية المقدمة من المملكة العربية السعودية، وكذلك تبني الحكومة حزمة من السياسات المالية لرفع كفاءة تحصيل الإيرادات والحد من النفقات غير الضرورية، إضافة إلى تنفيذ إصلاحات جادة بما فيها رفع الدعم جزئياً عن المشتقات النفطية".

وتابع :" وخلال عام 2013م، يتوقع بلوغ عجز الموازنة 9.2% من الناتج المحلي الإجمالي. ونظراً لارتفاع العجز وصعوبة تمويله من مصادر حقيقية، ستعمل الحكومة على رفع كفاءة تحصيل الإيرادات ومواصلة ضبط وترشيد النفقات".. موضحا في هذا الشأن أن الموازنة العامة تواجه بجانب التحديات الهيكلية المزمنة صعوبات مستجدة بسبب عبء النفقات الإضافية للمرحلة الانتقالية والمتمثلة بـ (نفقات التوظيف الجديد، إعادة الإعمار والتعويضات للشهداء والجرحى، تكاليف استعادة الأمن ومحاربة الإرهاب). وكذلك، ما تتكبده الموازنة من خسائر ناجمة عن أعمال التخريب المتكررة لأنابيب النفط والغاز وأبراج الكهرباء".

وأردف :"ولتجاوز تلك الصعوبات وتحسين قدرة الحكومة على تقديم السلع والخدمات العامة، تبرز الحاجة لحشد الموارد الخارجية على شكل منح نظرا لضعف استدامة المديونية.وكذلك،تقديم دعم مباشر للموازنة، وإعفاء الموازنة من المساهمة الحكومية في تمويل المشاريع الممولة من تعهدات المانحين".

وبشأن استقرار سعر الصرف وتراجع معدل التضخم.. أوضح وزير التخطيط والتعاون الدولي أن الحكومة تمكنت من خفض سعر صرف العملة الأجنبية والمحافظة على استقراره عند حوالي 215 ريالاً مقابل الدولار، وأن الاحتياطيات الخارجية من النقد الأجنبي ارتفعت من 4.5 مليار دولار في عام 2011 إلى 6.2 مليار دولار في نهاية 2012م". مرجعا ذلك إلى الوديعة النقدية المقدمة من المملكة العربية السعودية بمبلغ مليار دولار، والسيطرة على عجز الموازنة العامة، ومن ثم تحسن الثقة في الاقتصاد الوطني.. إلا أنه أكد في ذات الوقت أن التحدي يظل في ضمان استدامة ذلك الاستقرار.

وكشف الوزير السعدي عن تراجع معدل التضخم لأسعار المستهلك من 23.2% عام 2011 إلى 5.8% عام 2012م..معتبرا ذلك مكسبا هاما لتقليص الآثار السلبية على الحياة المعيشية للسكان وخاصة ذوي الدخول المحدودة.

وتطرق إلى التقدم في تخصيص تعهدات المانحين المعلنة في مؤتمر الرياض واجتماع أصدقاء اليمن بنيويورك .. موضحا أن المؤتمر والاجتماع شكلا محطة هامة في حشد الدعم التنموي الخارجي لسد الفجوة التمويلية (11.9 مليار دولار) لأولويات ومشاريع البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية-2012 2014م. وقال :" لقد بلغ إجمالي تعهدات المانحين حوالي 8 مليارات دولار، وساهمت في تغطية حوالي 67% من الفجوة التمويلية..الأمر الذي عكس إدراك المانحين لأهمية الدعم التنموي والإنساني كمسار مواز وداعم لإنجاح التسوية السياسية ولمساندة جهود حكومة الوفاق الوطني خلال هذه المرحلة الانتقالية الحرجة في استعادة الاستقرار وتوفير الخدمات الأساسية والحد من البطالة والتخفيف من الفقر".

وأردف قائلا:" إن الجهود التي بذلت خلال الشهور الماضية (سبتمبر 2012م- فبراير 2013م) توجت بتخصيص حوالي 6 مليارات دولار، وبما نسبته حوالي 75% من إجمالي التعهدات.. حيث تم توقيع اتفاقيات التمويل على حوالي 2.7 مليار دولار أي ما نسبته 33.6% من إجمالي التعهدات.. بينما بلغت المبالغ المنصرفة حوالي 1.8 مليار دولار بما نسبته 22.5% من إجمالي التعهدات".. موضحا أن مستوى التقدم في تخصيص التعهدات وإنفاقها يتفاوت من مانح إلى آخر.

واستطرد قائلا:" وفي ظل محدودية الموارد المحلية وضخامة الاحتياجات الملحة وقصر الفترة المتبقية من عمر المرحلة الانتقالية، فمن المهم تسريع استكمال تخصيص تلك التعهدات وإتاحتها لتمويل أولويات ومشاريع الاستقرار والتنمية..كون ذلك سيفضي بالضرورة إلى تدعيم الاستقرار الكلي وتعزيز ثقة المواطن في جدوى التسوية السياسية وصنع مستقبل أفضل.. فضلا عن تفويت الفرصة على عناصر الإرهاب والتخريب في استقطاب بعض الشباب واستغلال حاجتهم لبلوغ مراميها التخريبية..مشددا أن اليمن يمر بظروف استثنائية، مما يستوجب التوقف عن نهج "العمل كالمعتاد"، والتجاوب معه بشكل سريع بما يضمن تحقيق النجاح خلال المرحلة الانتقالية.

وفي حين أكد وزير التخطيط والتعاون الدولي أن الموازين والمؤشرات الاقتصادية الكلية شهدت تحسناً خلال عام 2012م، شدد في ذات الوقت أنه يصعب ضمان استدامة ما تحقق بسبب الأوضاع الاستثنائية التي يمر بها اليمن ومنها ارتفاع عجز الموازنة العامة 2013م . موكدا أن نجاح الفترة الانتقالية، يستوجب تضافر جهود كل من الحكومة والمانحين،لتحقيق جملة من الخطوات.

وأوضح في هذا الشأن أن على الجانب الحكومي سرعة استكمال إنشاء الجهاز التنفيذي لتسريع استيعاب التعهدات ليقوم بأداء مهامه على الوجه المطلوب وكذا تسريع وتيرة تنفيذ الإصلاحات المحددة في وثيقة الإطار المشترك مع التحضير للاجتماع الأول رفيع المستوى لمتابعة نتائج مؤتمر المانحين المقرر انعقاده في صنعاء، أبريل 2013م. بينما ينبغي على المانحين الإيفاء بتسريع تخصيص تعهداتهم وإتاحتها للإنفاق واعتبار التعهدات المقدمة في الرياض ونيويورك 2012م بأنها موارد جديدة وتقديمها على شكل منح وليس قروضا وكذا تغطية تكاليف تمويل المشاريع الجديدة الممولة من التعهدات بنسبة 100%، وإعفاء مساهمة الحكومة في التمويل فضلا عن التأكيد على أهمية تخصيص التعهدات وفقاً لأولويات برامج ومشاريع البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية 2012-2014م وتزويد الحكومة بخطط تأشيرية للسحب من التعهدات.

وقد أثرى وزراء الخارجية ورؤساء وفود الدول والمنظمات الأعضاء في المجموعة التقريرين السياسي والاقتصادي المقدمين من وفد اليمن بالمداخلات والتعقيبات الهامة التي عكست اهتمام بلدانهم ومنظماتهم بمتابعة تطورات الأوضاع الجارية في اليمن وحرصها على إنجاح التسوية السياسية التاريخية التي تفرد بها اليمن من بين دول الربيع العربي.. مجددين مواقف بلدانهم الداعمة لمسيرة التنمية والتحول السياسي الجارية في اليمن.

" الاشادة بخطوات إعادة هيكلة الجيش والأمن وتهيئة المناخ الاستثماري

عائدات الضرائب. وأثنت المجموعة على زيادة الانفاق الاستثماري في الموازنة ودعت الى تنفيذها بشكل فعال بالإضافة إلى زيادة فعالية الحماية الاجتماعية.

وحثت المجموعة الحكومة على تنفيذ القوانين الضريبية والإصلاحات الاقتصادية الأخرى والاستمرار في العمل مع صندوق النقد الدولي لدعم استقرار الاقتصاد الكلي والنمو الاقتصادي. وعلى المدى القصير، دعت المجموعة المانحين إلى تغطية كافة تكاليف المشاريع الممولة عبر المانحين كإجراء دعم خلال المرحلة الانتقالية بهدف المحافظة على الاستقرار الذي تحقق للاقتصاد.

الوضع الانساني وإعادة البناء:

- لاحظت المجموعة بقلق الوضع الإنساني الحاد والمستمر والتقارير التي تشير إلى أن 13 مليون شخص بحاجة الى بعض أشكال المساعدة يمثلون أكثر من نصف سكان اليمن. ورحبت المجموعة بخطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية ورصدها لمبلغ716 مليون دولار لتصل 7.7 مليون من الأشخاص الأكثر تضرراً هذا العام وبزيادة 1.6 مليون شخص على العام الماضي.

- لاحظت المجموعة أهمية المساعدة الإنسانية في الاستجابة للأشد احتياجاً من السكان خلال العملية الانتقالية واتفقت المجموعة على تنسيق دعمها وفقاً لخطة الاستجابة والتدخلات الانسانية الأخرى بهدف الاستخدام الأمثل للموارد.

- كما لاحظت المجموعة أهمية اعادة الاعمار للمناطق المتأثرة خلال العملية الانتقالية واتفقت على تنسيق الدعم لإعادة اعمار المباني العامة والخاصة من أجل الاستخدام الأمثل للموارد.

> الجانب الأمني:

- رحبت المجموعة بالقرارات الرئاسية لإعادة هيكلة وزارة الداخلية ووزارة الدفاع والتي أعادت تشكيل القوات المسلحة الوطنية. وحثت المجموعة الحكومة اليمنية والشركاء الدوليين المساعدين في اعادة الهيكلة وخطط الإصلاحات على تنفيذ هذه القرارات في الوقت المناسب.

- رحبت المجموعة بجهود الحكومة اليمنية في مكافحة الارهاب والتزمت بمواصلة دعمها لليمن في هذا الاطار. كما رحبت المجموعة بالاستراتيجية الوطنية لمكافحة الارهاب واتفقت على أهمية مكافحة وهزيمة القاعدة في الجزيرة العربية.

وشددت المجموعة على اهمية بذل مزيد من الجهود لتأمين بيئة آمنة لأنشطة مساعدات دول المجموعة.

- عبرت المجموعة عن قلقها الشديد من التقارير المتعلقة بإدخال الأسلحة إلى اليمن من الخارج بغرض تقويض العملية الانتقالية وإعاقة مؤتمر الحوار الوطني.

- حثت المجموعة الحكومة اليمنية على ممارسة قواتها الأمنية لضبط النفس وتجنب الاستخدام المفرط للقوة في الرد على التظاهرات السلمية.

واختتمت المجموعة بالتأكيد على المنعطف الحساس الذي وصلت اليه العملية السياسية في اليمن. ولاحظت المجموعة أهمية وسرعة تنفيذ الالتزامات من قبل الجميع من دون تأخير.

وقررت المجموعة عقد لقائها المقبل في سبتمبر 2013م على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك لتقييم التقدم المحرز.

صدر في لندن في 7 مارس 2013م الموافق 25 ربيع الثاني 1434 هـ.

قال إن مؤتمر الحوار منبر لمعالجة الصراع ومسبباته

وزير خارجية بريطانيا: أمام اليمن ثلاث أولويات ملحة

أكد وزير الخارجية البريطاني ويليام هيغ أن أمام اليمن ثلاث أولويات ملحة يتعين على الاجتماع الخامس لأصدقاء اليمن الحث عليها هي إنجاح مؤتمر المصالحة الوطنية وضمان إحراز تقدم متواصل تجاه إجراء انتخابات ناجحة في عام 2014م، وترجمة التعهدات بتقديم المساعدات إلى إحراز تقدم على الأرض.

وأضاف في كلمته التي ألقاها في افتتاح الاجتماع الخامس لأصدقاء اليمن أمس في لندن أن على اليمنيين أن يقروا بأنفسهم مستقبل بلدهم فهو السبيل الوحيد لتحقيق تسوية سلمية وبشكل يتيح لليمنيين مناقشة مشاكلهم ومظالمهم واقتراح حلول لها.. كما لا بد أن يشمل هذا الحوار الجميع وأن يشارك فيه ممثلون من شمال وجنوب اليمن إلى جانب ممثلين عن النساء والمجتمع المدني، وعلى الجميع أن يبدوا تسامحا وقبولا لوجهات نظر بعضهم البعض وأن يعتبروا هذا المؤتمر منبرا لمعالجة الصراع ومسبباته.

وقال وزير خارجية بريطانيا: وسواء اختار اليمنيون هيكلا فيدراليا أو إقليميا فمن الضروري أن يختاروا ممثليهم المنتخبين في شهر فبراير القادم، حيث ستكون الانتخابات بمثابة آخر خطوة في العملية الانتقالية.. وعلينا جميعا العمل مع بعض لتكون انتخابات منظمة وتجري في موعدها.

وأكد ضرورة أن تترجم التعهدات التي قدمت في محادثات نيويورك شهر سبتمبر الماضي بتقديم 1.5 مليار دولار من المساعدات لليمن إلى إحراز تقدم على الأرض، وفق ما طلبه الرئيس هادي في رسالته، لكي يشهد أفراد الشعب اليمني تحسنا في حياتهم اليومية وذلك يعني توفر دعم كاف من الإغاثة الإنسانية لمن هم في أمس الحاجة إليها، إلى جانب تحسين خدمات توفير المياه والكهرباء وتوفير فرص أكثر للعمل، وفي حال عدم حدوث تقدم فهناك خطر تلاشي الدعم الشعبي للحوار الوطني وعملية الانتقال السياسي.